الجمهورية التونسية

مجلس نواب الشعب

محضر اجتماع لجنة العلاقات الخارجية والتعاون الدولي وشؤون التونسيين بالخارج والهجرة

عدد 19

تاريخ الاجتماع: 20 ماي 2024

جدول الأعمال:

- عقدت لجنة العلاقات الخارجية والتعاون الدولي وشؤون التونسيين بالخارج والهجرة جلسة استماع إلى السيّد وزير الداخلية للتباحث بشأن تفاقم ظاهرة الهجرة غير النظامية نحو تونس.

- **الحضور:**

الحاضرون: (09) المعتذرون (01) المتغيبون (00)

- ❖ افتتاح الجلسة : 10.00
- ❖ رفع الجلســة : 17.20

المداولات:

عقدت لجنة العلاقات الخارجية والتعاون الدولي وشؤون التونسيين بالخارج والهجرة جلسة استماع يوم الاثنين 20 ماي 2024، إلى السيد وزير الداخلية للتباحث بشأن تفاقم ظاهرة الهجرة غير النظامية نحو تونس.

في مستهل الجلسة ثمن رئيس اللجنة جهود الوزارة وسعيها الدؤوب للحفاظ على الأمن والاستقرار، كما أكد أنّ الهدف من هذا الاجتماع هو مزيد التواصل مع وزارة الداخلية حول ظاهرة باتت تشكل خطرا على سلامة التونسيين.

عند تناوله الكلمة أشاد الوزير بما تبذله المؤسسة التشريعية من مساع لمعاضدة العمل الحكومي معرجا على الزيارة الّتي أدّاها وفد من لجنة الأمن والدفاع إلى منطقتي العامرة وجبنيانة بصفاقس يوم 03 ماي 2024 للوقوف على الأوضاع بها في ضل تفاقم أعداد المهاجرين غير النظاميين مبينا أن وزارة الداخلية اتخذت الاجراءات اللازمة قصد توفير سبل النجاح لهذه الزيارة.

بيّن الوزير أن بلادنا شهدت موجات الهجرة منذ القدم بحكم موقعها الاستراتيجي ونتيجة للتقلبات السياسية والأمنية الإقليمية مثل هجرة الطرابلسية من ليبيا سنة 1836، هجرة المالطيين وهجرة الموريسكيين، هجرة الجزائريين حيث تمركزت القيادة الثورية الجزائرية بتونس

كما أفاد أن موجات الهجرة نحو تونس كما نعرفها اليوم بدأت منذ سنة 2006 في ضل تراخ تام عن مواجهتها والتصدي لها ملاحظا في هذا السياق أن مقصد أفارقة جنوب الصحراء من الفئة العمرية 14 حتى 36 سنة هو أوروبا بالأساس

أكّد الوزير أنّ وزارة الداخلية كانت منتبهة لهذه الظاهرة الّتي لم تكن خطيرة واتخذت نسقا غير مستقر لتصل في السنوات 2011 و2012 الى ذروتها بحوالي 15 ألف مهاجر تونسي وافريقي، نتيجة الانفلات الحاصل وقتها باعتبار الأوضاع الأمنية في البلاد عقب الثورة.

كما بين أنه وإلى سنة 2023، لم تكن هناك رقابة صارمة على المناطق الرخوة بين المعابر الحدودية وقد استغل المهاجرون هذه المناطق واتخذوا لأنفسهم مسارب عبر الجبال والصحراء والسهول وهم يجدون تسهيلات كبرى من شبكات إجرامية تمتلك تطبيقات لمعرفة هذه المناطق الرخوة كما يجدون دعما من شبكات إجرامية في كل المجالات داخل المدن من نقل وادارات وأشار الوزير في هذا السياق الى ضلوع تونسيين في جميع مراحل الهجرة غير النظامية بما في ذلك عمليات صنع القوارب في أوقات قياسية وبيعها الى المهاجرين بأسعار مشطة، كما بين أنه سرعان ما توسعت هذه الشبكات الاجرامية وضلع فيها أفارقة واوروبيون وأصبحت شبكات عالمية معقدة.

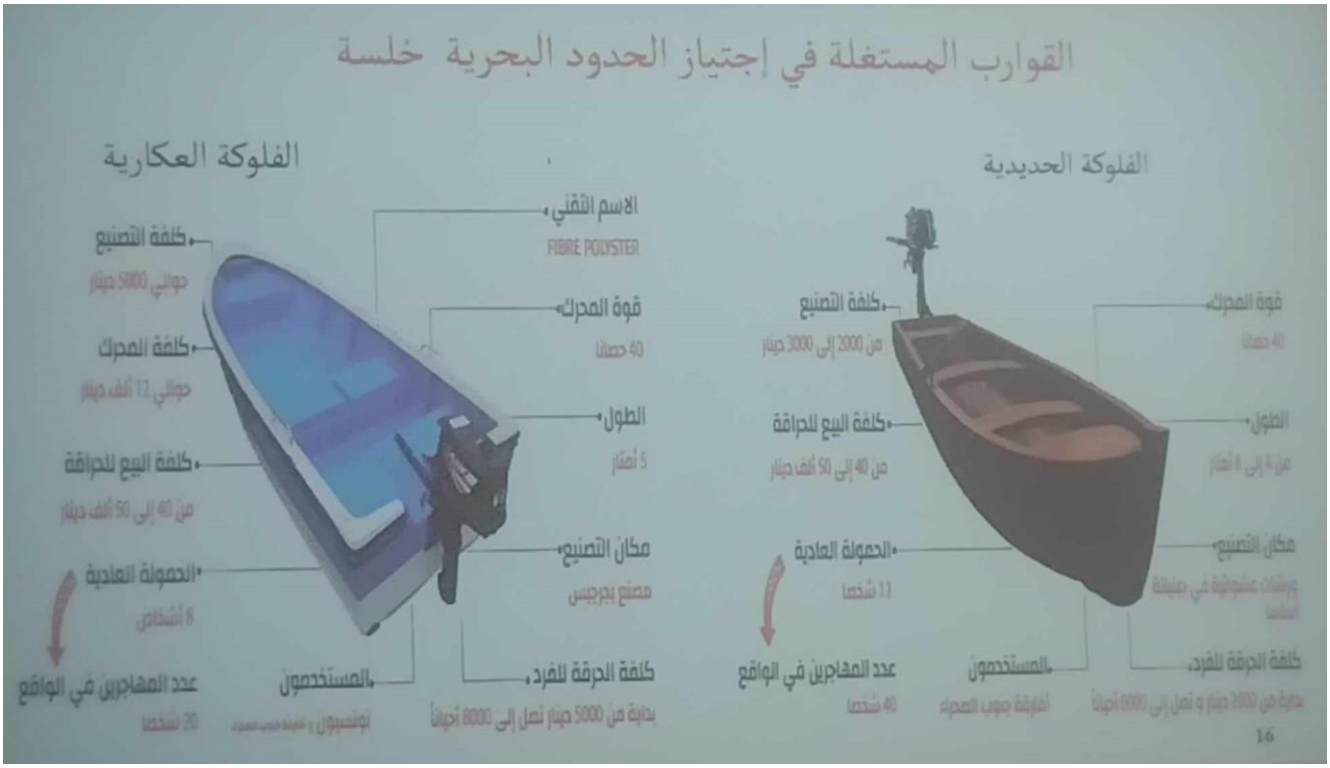

وأضاف أنّه تمّ تأمين الحدود بين تونس والجزائر وليبيا بتركيز دوريات دائمة في المناطق الرخوة على 3 صفوف: الجيش الوطني والحرس الوطني والأمن الوطني، وذلك في إطار خطّة أمنية عامة وبذلك يلقى المهاجرون صدّا على الحدّ، أما من يتوغل منهم داخل الأراضي التونسية فإنه يتم توقيفه، واتّخذت الوزارة خيار نقلة المهاجرين بشكل مستمر حتى لا يتولد لديهم شعور بالاستقرار باعتبار أنّ هذا الشعور يشجعهم على فرض نمط عيشهم على الدولة وتكوين فضاءات مغلقة خاصة بهم (أسواق، كنائس...) واستقدام مهاجرين آخرين.

أشار الوزير إلى أنّه من أسباب تنامي هذه الظاهرة أيضا هو اختيار تونس كبلد للاستقرار في حال عدم التمكن من الوصول إلى أوروبا، خاصة وأنها تلتزم بالمواثيق والمعاهدات الدولية ويتواجد بها مكاتب المنظمات الدولية للهجرة.

كما شدد الوزير على أن الحلّ الأمني على أهميته لن يكون ناجعا لوحده لاستئصال هذه الظاهرة المركّبة والمتشعّبة، فهي تحتاج أيضا مقاربات سياسية واقتصادية واجتماعية وديبلوماسية وتتطلب بالتالي جهودا كثيفة للتنسيق مع دول الجوار وخاصة ليبيا والجزائر ومع الشركاء الأوروبيين، مؤكدا أنه وان لم يكن التصدي لهذه الظاهرة من مشمولات وزارة الداخلية وحدها الا

انها تبقى الطرف الأول في مواجهة المهاجرين وعليها واجب المراقبة على الحدود والتعريف بالمهاجرين غير النظاميين عند دخولهم البلاد التونسية.

وأشار الوزير في هذا السياق أن الوزارة تعمل جاهدة للحد من هذه الظاهرة بما أوتيت من إمكانيات مادية وقانونية مكنتها من التصدي للضالعين في تسهيل هذه الظاهرة من وسطاء ومنظمين حيث بلغ عدد المنظمين الذين تم ضبطهم الى حدود 15 ماي 2024، 372 منظما في حين بلغ عدد الوسطاء 227 وسيطا موقوفا.

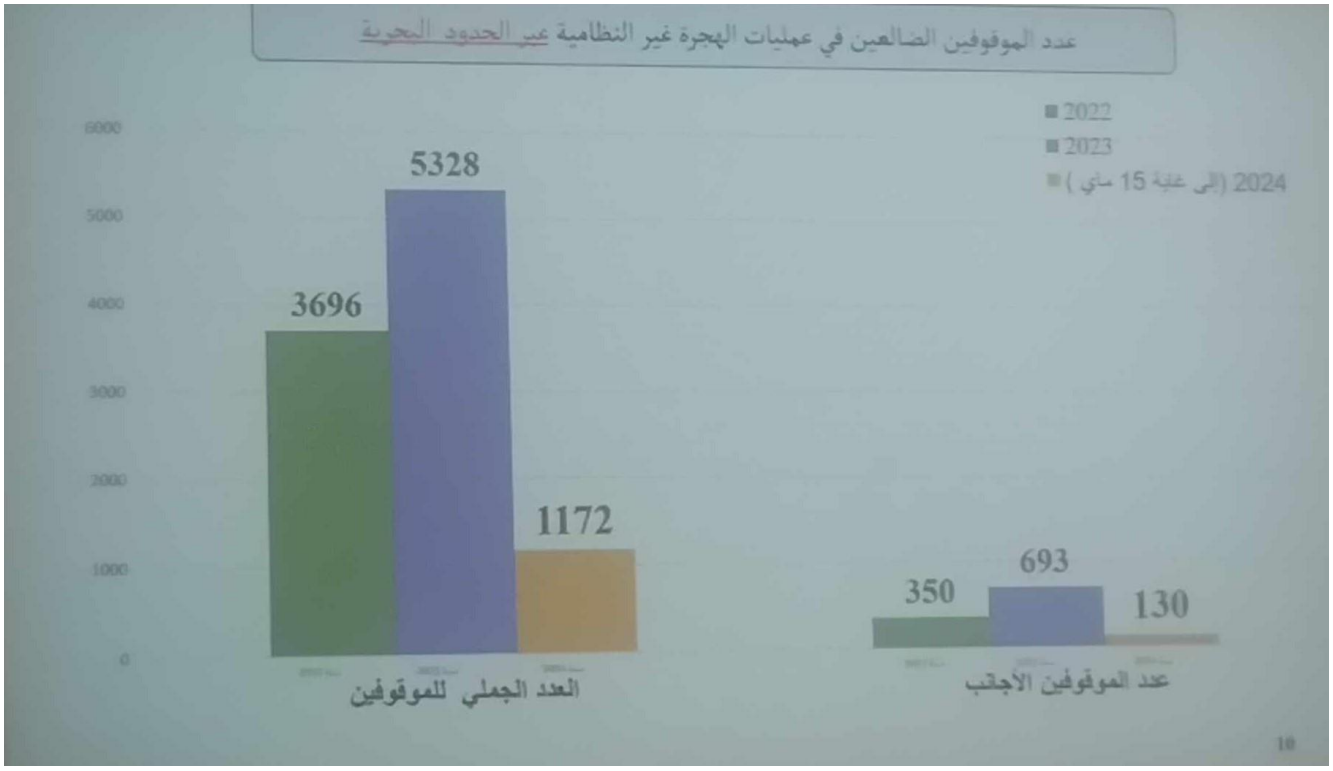

كما تمت متابعة الضالعين في هذه الظاهرة استنادا على القانون التونسي الذي يجرم عددا من الممارسات التي تسهل الهجرة غير النظامية ومنها المساعدة والتوسط على دخول شخص الى التراب التونسي او مغادرته خلسة برا او بحرا او جوا (738 موقوفا الى غاية 30 افريل 2024) ومخالفة قانون إقامة الأجانب (1117 موقوفا الى غاية 30 افريل 2024) الامتناع عن اعلام السلط عن الجرائم المتعلقة باجتياز الحدود خلسة (17 موقوفا الى غاية 30 افريل 2024) إخفاء او تخصيص مكان للأشخاص الداخلين والمغادرين للتراب التونسي خلسة (47 موقوق الى غاية 30 افريل 2024) نقل اشخاص بغاية ادخالهم او خروجهم من التراب التونسي خلسة (18 موقوفا الى غاية 30 افريل 2024) بحيث بلغ مجموع الموقوفين

4662 موقوفا سنة 2022 و 6787 موقوفا سنة 2023 و 1937 موقوفا الى غاية 30 افريل 2024 كما بلغ عدد الافارقة المودعين بالسجون التونسية 1099 سجينا الى غاية 13 ماي 2024.

أضاف الوزير أن تونس تتصدى لمحاولات الهجرة عبر المعابر الحدودية أيضا، حيث يتم ارجاع الفئة الشبابية غير المتحوزة على مبالغ مالية كافية للإقامة بتونس والتي لا تصرح بالوجهة المقصودة داخل تونس والتي تحوم شبهة حول نية هجرتها نحو أوروبا بطريقة غير نظامية، وقد بلغت عمليات الارجاع 4696 مهاجرا سنة 2023 ووصلت الى 1020 مسافرا في حدود 15 ماي 2024، كما تحرص بلادنا على ترحيل الأجانب المتواجدين بالتراب التونسي بصفة غير قانونية او الذين تعلقت بهم قضايا عدلية والمسرحين من السجون حيث بلغ عدد المرحلين 2160 مرحلا سنة 2023 ووصل في 15 ماي 2024 الى 1314 مرحلا.

سنة	عدد المرحلين
2020	242
2021	436
2022	1419
2023	2160
من 01 جانفي الى غاية 15 ماى 2024	1314

ترحيل الأجانب المتواجدين بالتراب التونسي بصفة غير قانونية أو من تعلقت بهم قضايا عدلية و المسرحين من السجون .

وفي تفاعلهم مع الوزير، ثمّن عدد من النواب جهود وزارة الداخلية وطالبوا بالاطلاع على الاتفاقيات المبرمة في مجال الهجرة والاطلاع على مذكرات التفاهم مع إيطاليا وسبل الانتفاع منها.

كما استفسروا عن مخرجات الاجتماعات الّتي تمّت مع دول الجوار وعن مدى وجود استراتيجية واضحة لمزيد تأمين الحدود البرية وكذلك عن وجود استراتيجية لمواجهة الهجرة غير النظامية تكون قابلة للتطبيق على أرض الواقع، كما تساءلوا عن سبب تمركز المهاجرين غير النظاميين في منطقة صفاقس وطالبوا بتوضيحات حول كيفية حصول المهاجرين غير النظاميين

على شرائح هواتف وتمكنهم من سحب أموال من البنوك ومدى مراقبة وزارة الداخلية لهذه المسائل وعن كيفية توظيف ظاهرة الهجرة لمصلحة تونس والنسج على منوال النموذج التركي.

وطالبوا بتكوين لجنة تحقيق حول الهجرة غير النظامية واقترحوا مناقشة هذه المسألة في جلسة عامة تحضرها الجهات المعنية واستفسروا عن حاجة الوزارة لتعديل تشريعات أو لوضع تشريعات جديدة تساعد على التصدي لهذه الظاهرة.

من جهة أخرى تساءل النواب عن الأسباب الكامنة وراء تواصل توافد المهاجرين من الحدود البرية رغم دعم خط الصد وعن سبب تعامل تونس مع إيطاليا فقط دون بقية الدول الأوروبية والحال أنّ ظاهرة الهجرة تهم عددا هاما من دول الشمال واعربوا عن صعوبة معالجة هذه الظاهرة في ظلّ التعتيم وشحّ المعطيات وشغور منصب الوالي في أكثر من منطقة حدودية واستفسروا عن مدى وجود نيّة لإلغاء اتفاقية اللاجئين باعتبار التعامل السلبي للمنظمات الدولية مع تونس في مجال الهجرة غير النظامية وشدّدوا على إعادة فرض التأشيرة على عدد من الدول الافريقية.

كما تساءلوا حول رفض الوزارة توفير إقامات مؤقّتة للأفارقة قصد احتوائهم وتسهيل مراقبتهم وعن تكلفة عمليات الإنقاذ وحفظ الجثامين.

في تفاعله مع مختلف استفسارات النواب ومقترحاتهم، بيّن الوزير أنّ الهجرة كونيّة نتيجة تغيّر الأوضاع الجيوسياسية بدول الساحل والصحراء من خلال الحروب وعدم الاستقرار بدول الساحل والصحراء، تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، التغيرات المناخية والانفجار الديمغرافي ومن ناحية أخرى تطور الشبكات الإجرامية في مجال تهريب البشر من خلال ضعف التشريعات بالدول الافريقية، استغلال التكنولوجيات الحديثة للوصول لبلد المقصد وضعف آليات التنسيق العدلي مع دول الأصل.

أشار إلى أنّ إدارة ملف المهاجرين غير النظامية تعترضه عديد الصعوبات على جميع المستويات منها كثرة المتداخلين، البعد الإنساني للملف، تنامي الظاهرة الإجرامية المستحدثة لدى المهاجرين، ضعف تجاوب المنظّمات الدولية للمساعدة على إرجاع المهاجرين لدولهم، عدم تجاوب سلطات الدول الافريقية للتعهد بإرجاع مواطنيها، انخراط المهاجرين في الجريمة المنظمة (إرهاب، تهريب بشر، تبييض أموال)، ترابط شبكات الاتجار بالبشر من بلد الأصل إلى دولة المقصد، ارتفاع المصاريف

والامكانيات المسخرة لملف الهجرة (النجدة، الإيواء، إعاشة...)، توظيف الملف من قبل بعض الأطراف وبعض المنظمات الدولية لأغراض خاصة.

وفي رده على تساؤل النواب حول تكلفة عمليات الإنقاذ وانتشال الجثث بين الوزير أن لهذه الظاهرة تبعات على جميع الأصعدة الأمنية والقضائية وهي تستنزف إمكانيات مهولة وقدم في هذا السياق لمحة عن عمليات انتشال الجثث من البحر ملاحظا انها في تزايد مستمر حيث بلغت 1449 جثة سنة 2023 منها 52 تونسي و 1397 أجنبي وقدرت من 01 جانفي الى 15 ماي 2024 ب349 جثة، كما لاحظ أن عمليات الانتشال سببت العديد من الإشكاليات حيث بلغت غرف الموتى بالمستشفيات طاقتها القصوى، كما أن انتشال الجثث المتحللة يحتاج معدات خاصة فضلا عن أن أخذ العينات الجينية واجراء تحاليل الحمض النووي للتعرف على المجهولين (82% الى غاية 15 ماي 2024) يحتاج تجهيزات باهضة. واكّد الوزير أنّ الأمن التونسي يتمتع بحرفية عالية كما أفاد أن الوزارة تعتزم اعتماد أساليب جديدة في التعرف على الجثث.

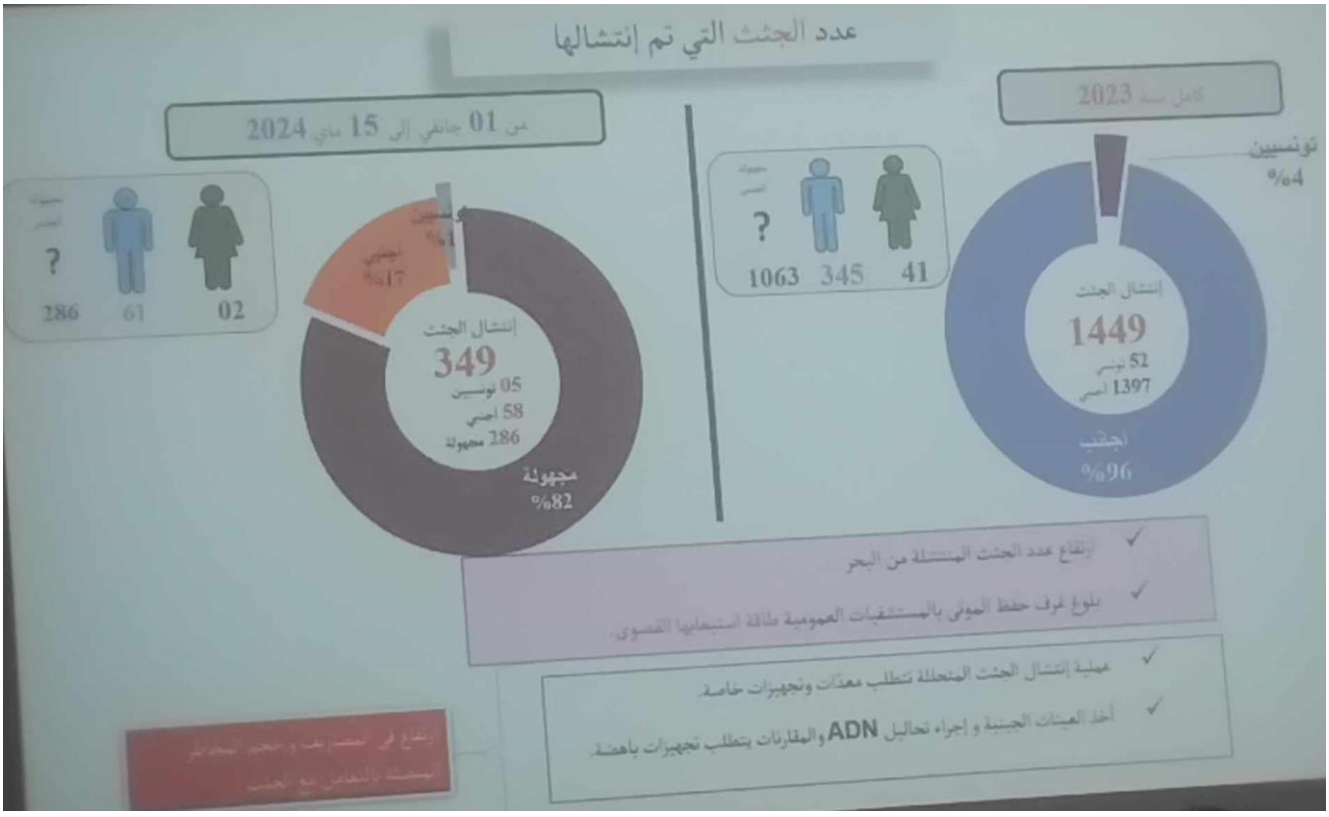

كما قدم بسطة عن عمليات الإنقاذ، ملاحظا أنها عمليات مكلفة ومستنزفة لطاقات قواتنا الأمنية خاصة في ضل تقاعس المنظمات الدولية المعنية عن تحمل مسؤولياتها:

- سنة 2023: 22245 مهاجر منهم 1382 تونسي و20863 أجنبي

- من 01 جانفي الى 15 ماي 2024: 4334 مهاجر منهم 91 تونسي و4243 أجنبي

في سياق متصل قدّم الوزير إحصائيات حول محاولي الاجتياز الذين تمّ ضبطهم (تونسيين وأجانب) عبر الحدود البحرية حسب السنوات من سنة 2001 إلى غاية 15 ماي 2024:

- سنة 2011: 32190 ألف مهاجر خرجوا من الشواطئ التونسية.
- سنة 2012: 1510 مهاجر
- سنة 2013: 2222 مهاجر
- سنة 2014: 3969 مهاجر
- سنة 2015: 3125 مهاجر
- سنة 2016: 3010 مهاجر
- سنة 2017: 92190 مهاجر
- سنة 2018: 12941 مهاجر
- سنة 2019: 13787 مهاجر
- سنة 2020: 20849 مهاجر
- سنة 2021: 34573 مهاجر
- سنة 2022: 45355 مهاجر
- سنة 2023: 130876 مهاجر

إلى غاية 15 ماي سنة 2024: 53205 مهاجر

في معرض حديثه عن علاقة تونس مع دول الجوار في مواجهة ظاهرة الهجرة غير النظامية، أفاد الوزير أنّ علاقة تونس مع هذه الدول هامة حيث وجدت منها الدعم والتفهّم التام ولتونس اتفاق ضمني مع ليبيا قصد التعاون المشترك كما أنّ غلق الحدود معها مكّن الوزارة من التحكّم في تدفّق الأفارقة كما صار لها دراية بكيفية التعاطي مع الجانب الليبي في الترحيل والصد.

أما بالنسبة للجزائر فإنّ المفاوضات استغرقت وقتا أطول لأسباب إدارية باعتبار أنّ الحدود الجزائرية تحت رقابة الجيش خلافا لتونس.

ومن جهة أخرى، أكّد الوزير أنّ تونس تعرضت لحملات تشويه مغرضة ووصفت بالعنصريّة بإيعاز من تونسيين تدفعهم في ذلك أطماع سياسية لكن الوزارة تمكّنت من رفع اللبس من خلال تنظيم جملة من اللقاءات مع عدد من المسؤولين الأجانب.

أما بالنسبة للتعامل مع الدول الافريقية فقد أوضح الوزير أن عددا منها متفهم لموقف تونس وبالتالي يقبل التعاون في مجال العودة الطوعية، ملاحظا أن عدد الراغبين في العودة الى دول المنشئ في ارتفاع مستمر حيث ارتفعت رحلات العودة من 7 إلى 11 رحلة يوميا كما غادر طوعا حوالي 7116 مهاجرا خلال الفترة الممتدة من 01 مارس 2023 الى 15 ماي 2024 منهم 2817 بالتنسيق مع سلطات بلادهم وسفاراتهم و3848 تحت اشراف المنظمة الدولية للهجرة و454 طوعا بصفة فردية.

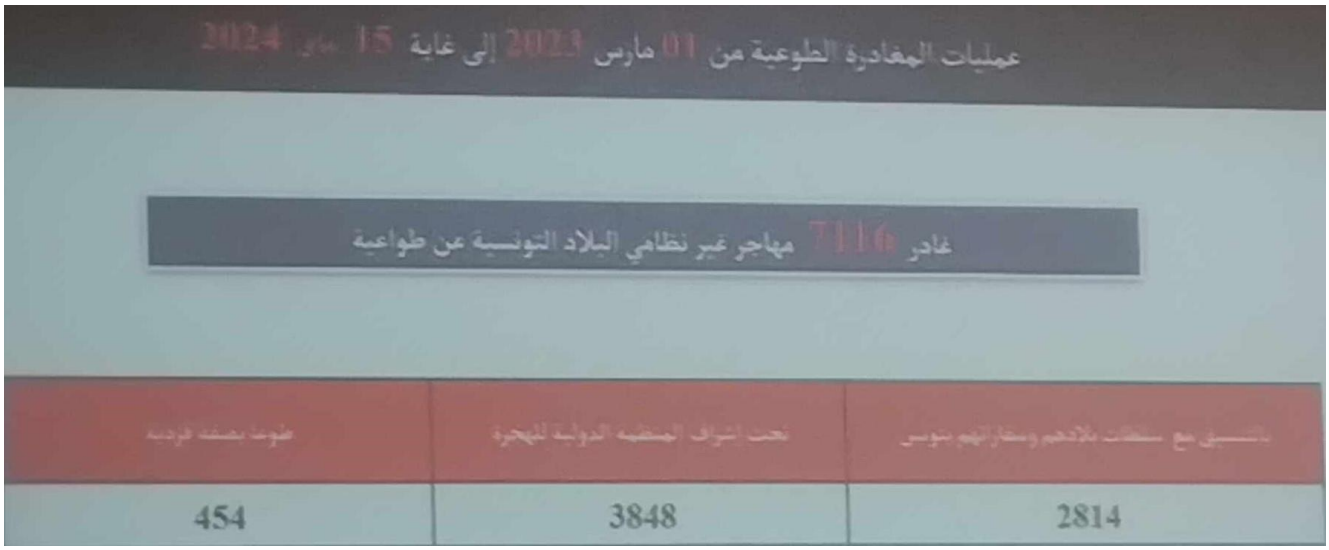

هذا ولاحظ الوزير أن عمليات الإعادة الطوعية وعمليات الارجاع على الحدود مكلفة جدا للجانب التونسي خاصة في ضل تجاهل كبير من المنظمات الدولية المعنية بالهجرة والتي كان من المفترض أن تساهم بشكل اهم في هذه العمليات كما لاحظ أن تونس تسعى للتفاوض قصد ضبط بروتوكولات مع الجهات المعنية من أجل تقريب وجهات النّظر وتناسق العمل الحكومي مع الجمعيات وإيجاد صيغة أسهل لعمليات الترحيل، في ضل سياستها المبدئية الرافضة للتوطين وتعذر الادماج نتيجة الأوضاع الاقتصادية الصعبة التي تمر بها بلادنا.

مسائل على هامش اللجنة:

أبدى النواب قلقهم من ممارسات عدد من المسؤولين الجهويين والمحليين الذين يرفضون التعامل معهم ويعتمدون في ذلك على منشور وجّهه السيد وزير الداخلية إلى الولاة في ضبط كيفية التعامل مع النواب وأوضح النواب أنّ هؤلاء المسؤولين فسّروا على أساس أنّ دور النائب تشريعي رقابي داخل قبة البرلمان.

في ردّه على ذلك، أكّد السيّد الوزير أنّه لم يوجّه منشورا أو مراسلة تدعو السلط المحلية والجهوية إلى الحد من التعامل مع النواب بل بالعكس فإنّه يشدّد في تعريفه لدور النائب على أن له نفس مكانة الوزير وأنّ التعامل معه لا بد أن يتم في إطار مؤسساتي وفق مقتضيات القانون أي فيما يخص المقابلات مع الولاة فإنّ ذلك يكون إما بأن يوجه الوالي دعوة إلى النائب أو أن تتم المقابلة بطلب من مكتب مجلس نواب الشعب.

رئيس اللجنة	**مقرّر اللجنة**
عزيز بن الأخضر	**طارق الربعي**